

برنامج مقياس الدولة والمجتمع المدني للسنة الثانية ليسانس -علوم سياسية-

المحور الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للدولة.

المحور الثاني: الأطر النظرية المفسرة لنشأة الدولة.

المحور الثالث: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني.

المحور الرابع: أركان ووظائف المجتمع المدني.

المحور الخامس: علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدولة.

مصطلح أو كلمة دولة هي في الأساس كلمة لاتينية **Status** تعني الحالة المستقرة، وقد اندرجت في اللغة الحديثة لتدل على المؤسسات السياسية، بغض النظر عن اختلاف وتنوع الأنظمة، لتدخل بعد ذلك إلى مختلف اللغات الأوروبية، حيث يطلق عليها في اللغة الألمانية **Staat** ، وفي اللغة الإنجليزية **State** إلى غير ذلك من اللغات الأخرى

وقد وردت كلمة "دولة" في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"

ومعنى الآية الكريمة حتى لا يقع مال الفئ في أيدي الأغنياء في تداولوه بينهم ولا يناله الفقراء، ومعنى التداول هنا هو انتقال الشيء من شخص إلى آخر.

أولا - تعريف الدولة:

عرف ماكس فيبر " الدولة على أنها الهيئة التي تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة في منطقة جغرافية ما".

كما عرفها الفقيه الفرنسي كاريه دي مالبرغ " **Carre de Malberg** " على أنها:

مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة".

أما الأستاذ "بسيوني" فيعرف الدولة بقوله: جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة.

ويتضح من هذا التعريف ضرورة توفر ثلاثة شروط أو أركان أساسية لوجود الدولة، وهي: الشعب الإقليم، والسلطة السياسية.

ثانيا - أركان الدولة.

01- الشعب يتمثل الركن الأول لقيام الدولة في الشعب الذي هو عبارة عن جماعة السكان الذين يتوافقون على العيش معا في ترابط وانسجام، وبدونه لا يمكن القول بوجود الدولة، كما لا يشترط وجود عدد معين من السكان حتى تقوم الدولة.

02- الإقليم: لا يكفي وجود الركن الأول لقيام الدولة (الشعب)، إذ لا بد من وجود رقعة جغرافية يستقرون عليها بشكل دائم، تشمل النطاق الأرضي، والحيز المائي والمجال الهوائي، الذي تباشر عليه الدولة سيادتها، وتقرض فوقه نظامها وتطبق عليه قوانينها، وهو ما يطلق عليه الإقليم.

03- السلطة السياسية: هي هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة لحكم الشعب، والاشراف عليه ورعاية مصالحه، ولا يشترط فيها أن تتخذ شكلا معينا، وإنما تبسط سلطاتها بما لا يسمح بوجود سلطة أخرى منافسة لها.

ثالثا - خصائص الدولة:

تتميز الدولة بخاصيتين أساسيتين هما: تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية والسيادة.

01- الشخصية القانونية: يترتب على الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة عدة نتائج لعل أهمها ما تعلق بالمجال السياسي وهو تأكيد انفصال الدولة عن أشخاص الحكام وتأكيد وحدتها واستمرارها، فالدولة لا تزول بزوال الرجال (الحكام)، على غرار أن الحكام لا يعملون لحسابهم أو لمصلحتهم الخاصة، وإنما لحساب المصلحة العامة.

02- السيادة: يعرف الدكتور عبد الحميد متولي "السيادة على أنها: "تلك السلطة

العليا التي لا نجد سلطة أعلى منها، بل ولا نجد مساوياً أو منافساً لها في السلطة داخل الدولة". ومعنى ذلك أن السيادة خاصية تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة فهي بذلك أصيلة وعليا لا تستمد من سلطة أخرى وإنما تسمو على جميع السلطات.

رابعا - أنماط الدول:

تنقسم الدول الى نوعين رئيسيين دول بسيطة أو موحدة، ودول مركبة.

01- الدولة الموحدة: يقصد بالدولة البسيطة أو الموحدة الدولة التي تبدو في أبسط

صورها ككتلة واحدة، بمعنى وحدة التشريع والقضاء وخضوع الدولة لدستور واحد غير أن ذلك لا يعني ضرورة وحدة التنظيم الإداري.

02- الدولة المركبة: يقصد بالدولة المركبة تلك الدول التي يربط بينها نوع من أنواع

الاتحاد بحيث تخضع لسلطة سياسية مشتركة. ولا يعني قيام نوع من أنواع الاتحاد أن تتحول تلك الدول بالضرورة الى دولة واحدة، إذ يتوقف الأمر على نوع الاتحاد المتفق عليه.

وتتدرج أنواع الاتحادات من الاتحاد الشخصي الذي يعتبر أضعفها، يليه الاتحاد الاستقلالي، ثم الاتحاد الفعلي، وأخيراً الاتحاد المركزي الذي يصل الى أعلى درجات القوة، حيث تتحول الدول المنضمة إليه إلى دولة اتحادية أو مركزية (فدرالية).

المحور الثاني: الأطر النظرية المفسرة لنشأة الدولة.

إن البحث في أصل الدولة ونشأتها يعتبر من أكثر المواضيع تعقيدا ومن أكثر الأبحاث العسيرة التي يواجهها الباحث السياسي، وذلك بالنظر إلى أن الدولة كظاهرة إجتماعية معقدة يرجع أصلها إلى بدايات تكوين الحياة الإجتماعية للإنسان، إضافة إلى أنها مرتبطة بصورة أساسية وأصيلة بطبيعة الجماعات ومفهوم أو مدلول الحماية والتضامن

والبحث في سبل إقامة السلطة التي تضمن بقاء واستمرارية الحياة البشرية، وبذلك ظهرت العديد من التفسيرات العلمية التي اتجهت للبحث وحاولت التعرف على أصل الدولة كمصدر للسلطة، وقد ساهم العديد من الباحثين والمفكرين في هذا الميدان بتقديمهم لمجموعة من الإفتراضات والتصورات العلمية المفسرة لنشأة وظهور الدولة، وهذا كل حسب رؤيته وخلفيته المعرفية ومن ثمة مساهمتها لتاريخ ظهور الدولة من منظوره، كل هذا يدفعنا إلى تصنيف مجمل النظريات والإجتهاادات عن أصل ونشأة الدولة في خانة إتجاهين أساسيين، أي النظريات العقدية والنظريات غير العقدية.

01-النظريات العقدية: لقد اتفقت هذه النظريات على فكرة العقد لنشأة الدولة، على

أساس أن الأفراد قد اتفقوا فيما بينهم للإنتقال من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب عقد، وبذلك نجد أن هنالك إختلافات بين منطري نظريات العقد من خلال حالة الفطرة، أركان العقد الإجتماعي من أطرافه أو فواعله إلى نتائجه المترتبة عن عملية التعاقد.

وإذا كان فلاسفة العقد الإجتماعي الثلاثة (هوبز، جون لوك، جان جاك روسو) قد انطلقوا من نقطة بداية واحدة (العقد) إلا أنهم أدركوا نتائج مختلفة والتي أثرت بدورها على الأفكار والمبادئ المشكلة لهذه النظريات.

أ-توماس هوبز: في كتابه (لوفياتون - LEVIATAN)، يبين أن الغوغائية التي كانت تمثل حياة الأفراد الطبيعية حياة بدون رفق أو جمال، بدون ثقافة أو صناعة حياة الإنسان وحيدة، فقيرة، ذنيئة ووحشية في هذه الحالة التعيسة كان هناك فقط النزاع بين الأفراد، حرب دائمة، خوف مستمر وخطر العنف الذي يهدد الأفراد، وبالتالي كانت كتاباته تمثل الدفاع عن حق الملك في السيادة والحكم ضد أنصار سيادة البرلمان وسلطته أثناء الحرب الأهلية في إنجلترا. وهذا مايعني ان العقد الذي نادى به "هوبز" أن يكون منجاة

للأفراد من حالة الفوضى والعدائية، فهذا العقد يلتزم به كل فرد بالتنازل الكلي والمطلق عن كافة حقوقه وحياته الطبيعية للسلطة التي أقامها، أي كانت أخطاءها ومساوئها.

وهكذا يتمتع الحاكم على الأفراد بسلطة مطلقة للحاكم يمكن أن يكون لها حدود استثنائية خاصة، إذا لم يستطيع أن يقوم بواجباته في إطار تحقيق الأمن وكفالة رعاياه، ففي هذه الحالة يستطيع الشعب أن يتحرر من التزاماته العقدية.

ب-جون لوك: بدأ "لوك" من حيث إنتهى "هوبز" في التأسيس للمجتمع السياسي على ضوء العقد الغتماعي الذي أبرم بين الأفراد لينتقلوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة، إلا أنه اختلف معه في وصف حياة الفطرة والنتائج التي توصل إليها، فحياة الفطرة عند جون لوك كانت مليئة بالخير، السعادة، الحرية والمساواة تحكمها القوانين الطبيعية، لماذا إذن يتخلى الأفراد عن حرياتهم لصالح سيطرة وقيادة قوى وفواعل أخرى؟. وكانت "جون لوك" عن هذا التساؤل أن الأفراد بالرغم من أن له الحق في حالة حياة الفطرة، إلا أن استمرار هذه الحقوق وديمومتها غير مضمون، وهذا ما دفعه إلى الانضمام والانخراط في إطار مجتمع منظم للحفاظ على حقوقهم وحياتهم من وذلك بموجب عقد أو ميثاق بينهم وبين الحاكم، تم فيه التنازل عن جزء من حقوقهم الطبيعية لصالح إقامة سلطة الدولة، مع الإحتفاظ بما تبقى من الحقوق الواجب حمايتها من طرف الحاكم. فالحاكم من منظور لوك يعتبر طرفا أساسيا في العقد على غرار الأفراد، وطالما أن شروط العقد قد فرضت على الحاكم العديد من الإلتزامات فإن هذا الأخير ملزم بتنفيذ جميع شروط هذا العقد .

ج-جان جاك روسو: إذا كان "روسو" يتفق مع "لوك" في وصف حياة الفطرة بأنها حياة رخاء وسعادة يتمتع فيها الأفراد بمتطلبات الحرية والمساواة، فقد اختلف معه في دوافع التعاقد وفواعله أو أطرافه، فهو يعزوه إلى فساد الطبيعة والحياة العصرية، وذلك نتيجة لظهور الملكية الخاصة وتطور الصناعة ومانتج عنها من إخلال بالمساواة وتقييد للحريات

العامة، وبالتالي لابد على الأفراد من السعي للبحث عن وسيلة يستعيدون من خلالها المزايا والحقوق التي كانوا يتمتعون بها في حياتهم الطبيعية، دون الرجوع من جديد لحياة الفطرة لأن ذلك يعتبر مستحيلا وغير ممكن.

من أجل ذلك فقد أجمع الأفراد فيما بينهم على أن إبرام عقد إجتماعي يتضمن تنازل كل فرد عن كافة حقوقه الطبيعية لمجموع الأفراد الذين يمثلون في النهاية الإرادة العامة، وهي إرادة مستقلة عن إرادة الأفراد، فأطراف العقد هنا هم المجموع كوحدة واحدة، على أن يتم التنازل بحيث لا يفقد الأفراد حقوقهم وحياتهم، لأن الحقوق والحريات المدنية التي تنشأ بموجب هذا العقد استبدلت بمتطلبات الإرادة العامة، والتي ماهي إلا مجموع هذه الحريات والحقوق. لهذا كله كان "روسو" قد اعطى الإرادة العامة السلطات المطلقة بإعتبارها صاحبة السيادة، فإن الحاكم ليس أكثر من مكلف وممارس لهذه السلطة ووجب عليه الخضوع لما تمليه مصالح ومتطلبات الإرادة العامة وإلا تعرض للعقاب، فهو من أنصار الحكم المقيد وليس الحكم المطلق.

استنادا على ماسبق وعلى الرغم من الإنتقادات التي قدمت لنظريات العقد الإجتماعي، إلا أنها قدمت للديموقراطيات الحديثة الكثير من المبادئ ، الأسس والأفكار، على غرار فكرة إقرار الحقوق والحريات العامة، ومحاربة أفكار الإستبداد والحكم المطلق في دساتير وممارسات الحكومات والدول الحديثة.

2-النظريات غير العقدية:

ظهرت العديد من الإتجاهات والتفسيرات النظرية التي سلطت الضوء على توضيح مسألة نشأة الدولة والعواملن الأطراف المتحكمة والمساهمة، على خلاف ماذهبت إليه النظريات العقدية، وبمنطلقات فكرية مختلفة بحسب خلفيات وأهداف كل مفكر وإتجاه على

حدى، والتي عرفت بالنظريات أو المدارس غير العقدية في العديد من الدراسات والأبحاث المهمة بهذا الشأن، ومنها نذكر:

أ- **نظرية القوة:** يعزو أنصار هذا الإتجاه نشأة الدولة إلى مبدأ أو عنصر القوة، والتي تقوم على فكرة أن البقاء للأقوى وليس للأصلح في مضمون القانون الطبيعي السائد، لأن حالة الفوضى السائدة نتيجة الصراع الدائم والمستمر بين القوى البشرية، والتي عادة ماينجم عنها مهزوم ومنتصر، هذا الأخير الذي عادة مايفرض إرادته ويبسط سلطته على المهزوم، وعلى جميع أفراد المجتمع في مراحل لاحقة، بما يستأثره من سلطة الأمر والنهي، ويكون بذلك كبدل أو بمثابة السلطة الحاكمة تمهيدا لتأسيس دولة مكتملة الأركان، وأجمعت العديد من الدراسات على أن هذه النظرية تجسدت في ثلاثة إتجاهات رئيسية، أي:

-نظرية ابن خلدون الذي دافع عن فروضه الثلاث التي اسخلصها من تفسيره العقلاني للتحول من الحكم بالشرعية إلى الحكم بالإسبدي المطلق.

-النظرية الماركسية والتي تنظر للتاريخ من الزاوية المادية فالصراع عبر التاريخ كان على أساس طبقي، وبناءا على هذا ظهرت ثلاثة أنماط من الدول عبر التاريخ كانت تخدم مصالح طبقات معينة، وعليه سنصل إلى المجتمع المنشود.

-نظرية التضامن الإجتماعي والتي ترى بأن مفهوم القوة وفقا لهذا الإتجاه لا يقتصر على القوة المادية، بل يمتد إلى عناصر أخرى، كالنفوذ الإجتماعي، الحنكة السياسية، القوة الإقتصادية، إلخ....

ب- **نظرية التطور التاريخي:** يرى أنصار هذه النظرية ومن بينهم "برلمي" و"سبنسر"، أن الدولة لم تنشأ نتيجة القوة، التطور العائلي أو العامل الديني، ذلك أن الظواهر الإجتماعية ومن بينها الدولة لايمكن رد نشأتها إلى عامل واحد، فالدولة عندهم هي نتاج للتطور التاريخي وتأثيرات متعددة كانت نتيجتها ظهور عدة دول تحت أشكال مختلفة وتعددة تعبر

عن الظروف التي نشأت فيها، لذلك فإن السلطة في تلك الدول لاتستند في قيامها هي الأخرى على عامل واحد بل على عدة عوامل منها القوة، الدين، المال والشعور بالمصير والمصالح المشتركة التي تربط بين أفراد الجماعة بعضهم ببعض، فالدولة إذن وفقا لأنصار هذه النظرية ظاهرة إجتماعية نشأت بدافع تحقيق احتياجات الأفراد شأنها شأن الظواهر الأخرى.

ج- النظرية الدينية: يرجع أنصار هذه النظرية أصل نشأة الدول وظهور السلطة إلى الله، فالحاكم يستمد قوته وفقا لهذه النظرية من الله، وبالتالي يسمو على المحكومين نظرا للصفات التي يتميز بها بها عن غيره والتي تمكنه من الفوز بالسلطة، والمتتبع للتاريخ يلاحظ أن هذه النظرية لعبت دورا كبيرا في تاريخ الإنسانية، فقد قامت الدولة والسلطة في المجتمعات القديمة على أسس دينية صرفة، واستعملت هذه النظرية في القرون الوسطى، ويرجع ذلك إلى دور الأساطير والمعتقدات في حياة الإنسان، حيث كان يعتقد أن هذا العالم محكوم بقوى غيبية مجهولة يصعب تفسيرها، وقد قامت حضارات قديمة كثيرة على هذه الفكرة ويمكن أن نقف عند ذلك مع (فرعون، الغمبراطور الصيني، ملوك الهند والإله براهما، ملك روما هو الكاهن الأعظم، السلطان العثماني ظل الله).

المحور الثالث: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني.

شهد العالم مع نهاية العقود الأخيرة من القرن الماضي، وحتى بداية الألفية موجة من التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية البالغة، تحول معها عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية أو شمولية، إلى أخرى ديمقراطية أو سائرة في طريق النمو .. وقد شكل المجتمع المدني في هذا الإطار أحد المفاهيم الأساسية في علم الانتقال الديمقراطي.

أولا: نشأة المفهوم في الفكر السياسي الغربي.

لمفهوم المجتمع المدني تاريخ طويل نضج في الغرب على يد الفيلسوف أرسطو طاليس، الذي دعا إلى تكوين مجتمع سياسي برلماني تسوده حرية التعبير عن الرأي، ويقوم بتشريع القوانين لحماية النخب في المجتمع، وهم المواطنين الأحرار دون النساء، الأطفال والأجانب.

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى التحول الهائل الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تعبيرا عن إرادة الفكر الغربي للتخلص من أزمنة العصور الوسطى.

وتبدأ المرحلة الأولى من العصر الحديث مع عصر الأنوار الذي مهد للثورات البورجوازية، في مقدمتها الثورة الفرنسية، للنهوض ضد الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك ومن مظاهرها:

- سواد نظام قديم يقوم على التراتبية الاجتماعية، يميز بين الملاك والتابعين، يتبعه تصور إيديولوجي يربط بين السلطة والقدسية، سواء كانت مرجعيتها دينية أو سياسية.

- وقد عمل على صياغة هذا التصور رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس، أو نظرية الحق الإلهي للملوك.

- استناد البنية المجتمعية إلى قسمة ثلاثية: أولئك الذين يتعبدون، أولئك الذين يحاربون، وأولئك الذين يشتغلون من أجل إطعام الآخرين" - رجال الدين - النبلاء - الطبقة الكادحة من العامة.

- تصدع ذات البنيان في القرن السابع عشر، لم يعد معه لطبقة النبلاء سوى دور هامشيا طفيليا، انعكاسا لتطور الفكر الاقتصادي الأوربي الذي كان آنذاك قائما على التجارة، القائمة على الامتلاك والتنقل الحر، فكان التاجر يجد نفسه ممثلا، فاعلا وسيدا.

تراكم المصالح والمكاسب ساهم في نمو طبقة جديدة (البورجوازية)، سعت إلى نشر ما تؤمن به من قيم ومعتقدات بغرض فرض وجودها الاجتماعي والسياسي انعكاسا للمكانة الاقتصادية التي تحوز عليها.

وعليه ارتبطت نشأة المجتمع المدني في السياق الأوربي بتطور وتغلغل اقتصاد السوق الرأسمالي، الذي يقوم على الحرية والمبادرة والمساواة، وتفكك العلاقات المجتمعية الأولية، بفعل صعود فئات اجتماعية، اقتصادية وسياسية جديدة تحاول التجمع في منظمات جديدة، لحماية مصالحها ومواجهة القوى التقليدية المناهضة التي توظف سلطة الدولة وإيديولوجية الكنيسة.

01- خصائص مفهوم المجتمع المدني:

تلقى الفهم الكلاسيكي للمجتمع المدني بوصفه جماعة منظمة في كيان سياسي، صياغته المتماثلة الأولى في سياق مدن اليونان القديمة، حيث ضمت النظرية اليونانية طيفا واسعا من العلاقات الإنسانية: الصداقة، التعليم، واجبات العبيد التزامات السادة المواطنة وغيرها صاغت المقاربة الأولى للمجتمع المدني.

تشير معظم البحوث والدراسات إلى أن المجتمع المدني مفهوم حديث ، ارتبط بدراسات عصر النهضة والتنوير الأوربيين في النصف الثاني من القرن السابع عشر، فكان العنوان الأبرز لتلك التحولات عملية الإصلاح الديني وظهور حركة إنسانية واسعة اهتمت بحقوق الإنسان، الفرد وحرية وكرامته.

ورغم عدم الإجماع حول مفهوم واحد للمجتمع المدني، لكن يوجد اتفاق حول خصائص اكتسبها المفهوم مع انعدام التحديد الدقيق للمصطلح وعدم ثبات المعنى، منها:

أ - غريبة منشأ المفاهيم:

نتيجة تكريس التصورات الغربية حول جملة المبادئ والقواعد ذات العلاقة بالحركة السياسية في المجتمعات، ومن بينها مفهوم المجتمع المدني.

ب- يتميز المفهوم بالتنوع الظاهري:

تعدد الاستخدامات والعمق التاريخي، فمنذ عصر النهضة الأوروبية حتى يومنا هذا اكتسب محتويات معرفية متباينة وحتى متضاربة.

ج- يعد أحد المفاهيم التي تناولها الباحثون بشغف بعد الحراك السياسي وموجة التغيير التي شهدتها أوروبا الشرقية ثمانينات القرن الماضي.

يقول في هذا الصدد **جيفري ألكسندر**: إن مفكري أوروبا الشرقية يكادون ينفردون في إعادة تقديم المجتمع المدني إلى النظرية الاجتماعية الحديثة، فإلى أن بدأوا الكتابة عنه كان لا يزال يعتبر مفهوما قديما ومحافظا من جهة، مهملا وغير مألوف من جهة أخرى.

وبالعودة للإرهاصات الأولى للمفهوم، نورد المحطات التالية استنادا لأفكار مجموعة من الباحثين.

02- المفهوم عند فلاسفة العقد الاجتماعي:

أهم ما حاولت نظرية العقد أن تقوم به هو نقد وتجاوز نظرية الحق الإلهي للملوك، التي تستمد مشروعيتها من حقل القداسة الدين والمؤسسة الكنسية) ، والتوقف عن الاحتكام إلى قانون الحق الطبيعي، الذي يتأسس على مبدأي القوة والشهوة، حيث لا يحضر على الشخص إلا الأشياء التي لا يرغب فيها، أو لا يستطيع القيام بها ، فلا ضوابط ولا موانع تقوم في وجه هذا الحق سوى ضوابط القوة، حتى هذه الأخيرة لا حدود لها مادامت متفاوتة بين البشر.

والأطروحة الأساسية التي تدافع عنها نظرية التعاقد هي أن انتقال المجتمعات من حالة الطبيعة كيفما كانت الفرضيات الفلسفية الواصفة لها، إلى حالة المجتمع أو الثقافة أو الدولة، تم بموجب اتفاق حر وإرادي بين الناس.

تبلور المفهوم للمرة الأولى في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي، حيث كان مرادفا للمجتمع السياسي المؤسس على التعاقد الاجتماعي، الذي تتأسس جل افتراضاته حول:

- سواد حالة الطبيعة، وهي حالة ما قبل المجتمع، حيث يعيش الأفراد مجردين من كل وسائل المدنية والروابط الاجتماعية.

- يعيشون الحرية التامة، كل مستقل عن الآخر وغير مرتبط به.

يتفق فلاسفة النظرية حول هذه النقاط رغم اختلافهم في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة.

- يقيم العقد والاتفاق حكم الأغلبية المقيّد، ليحمي حياة الأفراد، حرياتهم وممتلكاتهم، وبذلك يؤكد لوك مبدأ الديمقراطية في الحكم، بينما يعزز هوبز مبدأ القوة.

ففي سياق فلسفة العقد الاجتماعي اعتبر المجتمع المدني كل تجمع بشري، خرج من حالة الفطرة الطبيعية إلى الحالة المدنية، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية، قائمة على اتفاق تعاقدية، وبهذا المعنى كان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، يضم المجتمع والدولة معا، ولا تميز بينهما.

أ-توماس هوبز وسبينوزا:

ينطلق هوبز من نظرية أن الحياة الطبيعية كانت حالة حرب يسودها العنف فالإنسان ذئب للإنسان، ورغم أنه لا ينكر أن قانون الطبيعة، هو مبدأ السلام، لكن يرى أن رغبات البشر وشهواتهم أشد من التزام العقل بقانون الطبيعة، الذي يبقى الأساس لكل التزام مدني وسياسي، أخلاقي وديني.

ولما تعذرت الحياة على هذا النحو، حيث الأفراد في حالة الطبيعة في حرب مستمرة ، تصور هوبز المخرج في عقد اجتماعي، يتم بمقتضاه تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لفائدة الحاكم، الذي يوفر لهم الأمن ويحمي أموالهم وممتلكاتهم.

ب -جون لوك:

يعتبر المنظر الحقيقي للديمقراطية الليبرالية، ينطلق من حفظ الملكية الخاصة إلى تأسيس المجتمع المدني، يشدد على عدم شرعية السلطة المطلقة، ويؤكد على الحقوق الطبيعية من قبيل: حق الملكية الخاصة، الحق في مقاومة الطغيان، والتأكيد على مبدأ فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية ضمانا للحرية.

يتمسك لوك بأن حالة الطبيعة محكومة بقوانين الطبيعة، التي تعلم البشر أنهم مستقلون ومتساوون، يعيشون في سلام دائم، في ظل قناعتهم بعدم إلحاق الضرر بالآخرين، لا في حياتهم ولا حرياتهم ولا في ممتلكاتهم، طالما أنهم جميعا مستقلون ومتساوون، لكن كان الأمل يحذوهم لوضع اجتماعي أفضل منظم مدنيا وسياسيا، فكان العقد بين الأفراد والحاكم يضمن حقوقهم وحرياتهم، ويصون مواطنتهم، فهم ليسوا عبيدا.

ج- جون جاك روسو:

أرجع عملية الانتقال من حالة طبيعية، إلى حالة الاجتماع الإنساني إلى تملك الغريزة، فالأفراد يعيشون في عزلة مطلقة، أما المجتمع المدني فيتشكل على يد أفراد أحرار بالطبيعة وأخلاقيون بالقوة، وما يمكنهم من تجاوز انعزالهم هو رغبتهم في الأمان وميلهم للتعاطف.

فالمجتمع الوليد عن فكرة العقد يحقق الانتقال من حالة الطبيعة، ليجعل الإنسان الطبيعي بشرا كامل الإنسانية إلى المجتمع المدني، الذي لا يخضع لأي نظام إلهي، أو لنظام فرضية الطبيعة وباعتباره رابطة أخلاقية، تدفع الأفراد الذين يشاركون على نحو كامل في الحياة السياسية للجماعة.

فكان المجتمع المدني حسب تصوره نقيضا للمجتمع الديني، بينما يشكل (المجتمع المدني) مع المجتمع اللاتكي شيئا واحدا.

وعليه ظل ميلاد المجتمع المدني حسب فلسفة العقد الاجتماعي مقترنا بمبدأ التملك، ما يعني التفاوت بين البشر، وبالتالي ظهور الشر والفساد، فكان لزاما اللجوء إلى العقد.

* إذن المجتمع المدني هو ذلك المجال الاقتصادي المصالح الخاصة بحيث:

*. يظهر كل فرد باعتباره ذات مستقلة عن الذوات الأخرى، تبحث عن صالحها الخاص في مواجهة الإرادات الأخرى.

* هو ميدان المنافسة الحرة بين الذوات الأنانية، التي يبحث كل منها عن إثبات حاجاته الخاصة.

* لا يعرف المراتب الاجتماعية، ولا التدرج الاجتماعي، تركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، فالعلاقات داخله ليست بين قوى اجتماعية أو طبقات بل بين أفراد أحرار متساوين.

وعلى ارتباط تطور المجتمع المدني بالحضارة الغربية، ومع أن صيغته الاصطلاحية جاءت في خضم فلسفة العقد الاجتماعي، لكن ذلك لا ينفي كلاسيكيته التي تعود للفلسفتين اليونانية والرومانية، رغم أن التصورات التي جاءت حوله مختلفة ومتشعبة.

بالنسبة للوك وهوبز فالمجتمع المدني أو المتمدن، يعكس مناخ المؤسسات التي تؤسسها الدولة لمنع انتشار العنف واللا استقرار، فهو المجتمع المدني يعكس مناخا تفاعليا ، وخارج هذا الإطار ما زال المجتمع يعيش حالة الطبيعة والفوضى، بينما يسود داخله السلام، الأمن والثروة.

فحدده هوبز بأنه المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد ، وفي حيز الحكومة تصنع القوانين المدنية ، التي ينبغي على المواطنين الالتزام بها.

وبالتالي فالمجتمع المدني لا يمكن أن تقوم له قائمة في غياب سلطة الدولة، حيث يتشكل ويصان ضمن إطار ذات السلطة.

أما لوك فميزه عن الدولة دون أن يلغى تماما الروابط القائمة بينهما، حيث يبقى المجتمع المدني المحرك الأساسي لتحقيق التوازن الأكبر في المجتمع، وفر للناس للمرة الأولى إمكانية تنظيم حياة حرة ومستقرة.

فالبشر كائنات اجتماعية قادرة على العيش معا دون الحاجة للسلطة القاهرة التي تحدث عنها هوبز، ما يجعل الحاجة للمجتمع المدني أمرا ضروريا.

وبالتالي اعتبرت إسهامات نظرية العقد الاجتماع، وما ترتب عنها من جدل وخلاف من مصادر التراكم المعرفي والنظري، الذي أدى إلى ظهور مصطلح المجتمع المدني، في سياق رد فعل على النظام القائم آنذاك والأسس التي بني عليها.

على خلاف ذلك أكد آدم فرجسون وهو أحد مفكري عصر التنوير في القرن الثامن عشر، شمولية المجتمع المدني لكل التفاعلات السياسية، الاقتصادية والتجارية التي تمس بناء اجتماعيا محددا بدولة قائمة وسيدة، بما لم يخرج عن نطاق أن المجتمع المدني هو جملة مؤسسات الدولة حيث لا يفرق بين الدولة والمجتمع المدني وهما شيئان متماثلان.

بينما يؤكد جون بودان أن المجتمع المدني لا يمكن أن يوجد دون تفاعل وشراكة مع كيانات أخرى، وذلك بمباركة من العائلة الحاكمة، بما يعنى ربط الفعالية الاجتماعية والاقتصادية بالتبعية للملكية.

في حين اعتبر آدم سميث المجتمع المدني على أنه اقتصاد تجاري وتقاسم للعمل مع الإقرار بالحاجة والتعاون والمساعدة المتبادلة.

إنه منطق قائم على المبادرة والحاجة المشتركة للإنسان والمجتمع ، فالأسواق المستندة إلى تقسيم العمل تتيح للأفراد مضاعفة مهاراتهم الخاصة، وتنظيم اعتمادهم المتبادل.

وقد كان سميث أول من صاغ الفهم البورجوازي للمجتمع المدني بصورة دقيقة، من خلال دمج النشاط الاقتصادي وعمليات السوق في فهم الحياة المتمدنة، فبينما كانت التصورات المبكرة تعتبر السياسة مصدرا للاستقرار، جاء الاقتصاد السياسي ليمنح الامتياز للعمليات الاقتصادية.

03- المفهوم في الفكر السياسي الحديث والمعاصر:

أخذ المجتمع المدني معنى مغايرا في القرن الثامن عشر، وهو الوسيط بين مؤسسات الدولة وبقية المجتمع

- فعرفه فريدريك هيغل بأنه ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة ومؤسساته ضرورة بشرية لا غنى عنها.

يشتمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية، وبالتالي هو ذلك التنظيم الذي يستهدف ملأ حيز الفراغ الاجتماعي والاقتصادي بين الدولة ومؤسساتها.

الحكومية من جهة، والأسرة من جهة أخرى، مستعينا بمؤسسات وسيطة أطلق عليها التعاونية الأهلية.

فالمجتمع المدني عنده مخالف لأفكار التمدن عند لوك وبودان، فهو مجتمع الحاجة والأنانية والمصالح الضيقة الخاصة، لذا يبقى بحاجة مستمرة للرقابة الدائمة من طرف الدولة ، هذه الأخيرة وظيفتها الأساسية الحفاظ على حركية المجتمع وحماية مصالحه وتوجيه أنشطته، ففي غياب الدولة لا توجد الحرية، وهي قيمة لا يجدها الفرد لا في العائلة ولا في المجتمع المدني، إنما ضمن إطار الدولة فقط.

- أما كارل ماركس فبنى مفهومه للمجتمع المدني على انتقاد التصور الهيجلي حول الدولة والمجتمع المدني، وهو ما قاده إلى صياغة البيان الشيوعي عام 1848، فهو قائم على مفاهيم وسائل الإنتاج الصراع الطبقي والخطورة التي تتطوي عليها الرأسمالية.

حيث المجتمع المدني سابق في وجوده على الدولة ذاتها في مرحلة الصراع الاجتماعي والتنافس الاقتصادي، في إطار الفكر الماركسي حول أساس نشأة الدولة وتفسيره المادي للتاريخ وصولاً في نهاية المطاف إلى القضاء على الدولة ككل، التي اعترف بوجودها المؤقت في المرحلة الشيوعية، بينما يتحول المجتمع المدني القابض على كل شيء. وفي ذلك التمييز الكلاسيكي بين البنية التحتية والفوقية اعتبر المجتمع المدني مكوناً أساسياً من مكونات البنية الأولى (التي)، لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة اقتصادياً وإنتاجياً، فهو مجال حراك طبقي لا يعبر عن مصالح البروليتاريا.

كما ذكر ماركس أن الدولة العلمانية الحديثة تقدم وجوداً مزدوجاً، يكون فيه الأفراد أعضاء في المجتمع المدني، يتابعون مصالحهم الخاصة ويبحثون عن رخائهم، ومن جانب آخر يرون أنفسهم بوصفهم مواطنين يعملون من أجل الخير المشترك.

وبالتالي فقد قدم ماركس قراءة مزدوجة للمجتمع المدني، فهو من جهة بلال أمين زين الدين، الفضاء الذي تجتمع فيه كل العلاقات والروابط المادية القائمة بين الأفراد، في سياق مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج.

ومن جهة ثانية يمثل مجالاً لتضارب المصالح الاقتصادية، في إطار القيم البورجوازية والحياة الاجتماعية، إذن هو مجتمع مدني اقتصادي.

- هذا وقد عرف المفهوم نقلة نوعية مع تصورات المفكر الإيطالي اليساري أنطونيو غرامشي رغم أن فكرة المجتمع المدني تطورت في حضان الفلسفة السياسية الله عيرالية، حيث ربط بين مفهومي الهيمنة والثقافة، ثم بين مفهومي الهيمنة والمجتمع المدني.

كان غرامشي مهتماً بالجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني، فهو بالنسبة له كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القسري للدولة فحسب، إنما أيضاً عن المؤسسات الاقتصادية

للمجتمع مركزه هو الميدان الذي يتم فيه دعم ومنازعة فرص الهيمنة، هو المؤسسات الثقافية والاجتماعية والأنشطة المجتمعية.

وبالتالي لم ينصرف غرامشي للحديث عن الاستقلال النسبي للبنية العليا عن البنية السفلى فحسب، بل حلل مكونات البنية العليا ذاتها، وتمييزه بين مكونين لكل منهما خصائص ومميزات.

عبر عن المجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية، التي يميز فيها بين المجتمع المدني الذي يعبر عن جملة المؤسسات، على غرار الكنيسة الصحافة الأدب والنقابات، والمجتمع السياسي أو الوظيفة القيادية التي تعبر عنها الدولة.

* وظيفة الأول المجتمع المدني الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، يضطلع بها المثقفون وتحدث بكيفية غير مباشرة.

* وظيفة الثاني المجتمع السياسي، السيطرة والإكراه، تضطلع بها الدولة والسلطة القضائية بواسطة القوة والتهديد بالقوة، تعبيرا عن وظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة.

* حيث يصبح المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي مثلما يعتقد ماركس وهيغل، بل فضاء للتنافس الإيديولوجي، حيث لا يمثل العلاقات المادية فحسب، بل حتى الثقافية والروحية.

- فيما اعتبر ألكسيس دي توكفيل المجتمع المدني السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي تجذب المواطنين بكل عفوية، كما أكد على دور الروابط والجمعيات الاجتماعية في تشكيل المجتمع المدني.

إذ هي بمثابة مدارس تلقن المواطن قيم المحافظة على الحقوق والواجبات والترابط المجتمعي، ما يميزها عن الأحزاب السياسية الجمعيات السياسية، ويؤكد على حرص الدولة عدم منع المواطنين من تأسيس هذه الجمعيات، حتى لا تقتل فيهم روح الميل للتجمع والتكتل.

وعليه يتضح من خلال هذا المسح البسيط، مدى التباين في رصد مضمون الظاهرة وتداعياتها، لاختلاف الحقب التاريخية، الأدوات المنهجية والخلفيات الإيديولوجية والعملية. وحسب المفكر الفلسطيني عزمي بشارة فإن مفهوم المجتمع المدني يتغير مع تغير الموقف الإيديولوجي للمتكلم، حيث المفهوم الاشتراكي للمصطلح يختلف عن الفهم الليبرالي، وحتى مؤخرا عن الفهم الإسلامي أيضا، كما ي أخذ في العالم الثالث أشكالا في مخيال النخب تختلف عنه في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، رغم أن تغير المفهوم إلى هذه الدرجة بين مرحلة زمنية وأخرى ومن مكان لآخر قد يفقده قيمته التحليلية.

ويعود عدم ثبات المعنى وانعدام التحديد الدقيق للمصطلح لثلاث أمور:

الأول: جدة استخدام المصطلح المنقول عن ثقافة أخرى.

الثاني: التبدل السريع للمضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العملية للمجتمعات.

الثالث: السياق الجديد الذي يستخدم فيه المصطلح، والمرتبط بالسجال العقيدى والعملية.

وبالعودة للفكر السياسي المعاصر توجد العديد من الإسهامات في ضبط المفهوم، منها مقارنة الباحث شارل تايلور التي ضمنها ثلاثة تصورات حول المجتمع المدني هي:

أولا: التصور بالمعنى الجزئي، ويقصد به مجموع الجمعيات المستقلة مثل العائلة والكنيسة التي لا تقع تحت وصاية الدولة، فالتركيز هنا قائم على مؤشر الوجود (التأسيس) والارتباط.

ثانيا: التصور بالمعنى الوظيفي، حيث يوجد المجتمع المدني، عندما يكون المجتمع ككل قادر على بناء وتنسيق نشاطاته حول الجمعيات المستقلة والمبادرة، في اختصاصات وظيفية محددة مثل البيئة الثقافة المرأة والدين.

ثالثا: التصور بالمعنى الشمولي، يعكس مناخ الجمعيات التي بإمكانها التوجيه الفعلي

السياسات الدولة، بما فيها جماعات الضغط والمصالح.

يرى برهان غليون أن التنظيم المدني ينطوي ككل تنظيم بشري على عناصر سلطة داخلية تتضمن استخدام وسيلتي القمع والإقناع لضبط نشاط الأفراد المنخرطين وسلوكهم، نشاط السلطة فيه أكثر مرونة وتعددية، يرتبط بعوامل عديدة متبدلة مثل: الظروف التي تمارس فيها والتقديرية الشخصية للقادة، قوة العلاقات الشخصية وجاذبية المصالح المادية. بينما اعتبره سمير أمين مجموع الأبنية والمؤسسات خارج سلطة الدولة، ويندرج تحت هذا الإطار جميع القوى العاملة في جميع المجالات التي تنظم نفسها بشكل مغاير للدولة، حيث تستطيع على غرارها أن تلعب دورها في التطور الاجتماعي.

كما عرفه سعد الدين إبراهيم، على أنه "التنظيمات الطوعية التي تقع خارج نطاق سيطرة الدولة، أو التجمعات الاجتماعية الأولية، وتساهم هذه التنظيمات في تنمية استقلالية الأفراد في ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية، ويؤكد سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني وفقا لهذا المفهوم هو شرط أساسي لوجود نظام ديمقراطي ناجح.

وبالنظر إلى هذه المفاهيم غير التوافقية، لا بد من تقديم مفهوم إجرائي لهذه الظاهرة المجتمعية التي أصبحت تعرف كقيمة و رأسمال اجتماعيين، ضروريين لترشيد المجتمع والدولة معا، حيث ارتبط مؤخرا بقضايا السلم والإصلاح والتنمية في العلاقات الدولية. وعلية يمثل: مجمل التنظيمات والجمعيات الوظيفية غير السياسية النشطة والمبادرة المستقلة والهادفة لتحقيق الصالح العام في المجتمع .

ثانيا : أركان الثقافة المدنية

مختلف المنظمات والهيئات التطوعية، التي تنشأ يعبر المجتمع المدني في المجمل عن بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الأركان الأساسية التي تقوم عليها الثقافة المدنية ، والتي تعبر عن إحدى أوجه الثقافة السياسية، تعكس تصورات جموع المواطنين اتجاه المؤسسات المدنية ومؤسسات الدولة القائمة، ومن جملة ما تقتضيه الثقافة المدنية مايلي:

- 1 توفر إرادة الفعل الحر التطوعي، فيختلف معها المجتمع المدني عن الجماعات القرابية مثل: الأسرة العشيرة والقبيلة، التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.
 - 2 مجتمع منظم يساهم في خلق مجموعة من المؤسسات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة لمعايير منطقية وقواعد وقع التراضي بينها.
 - 3 هو ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى الالتزام بإدارة الخلاف بطرق سلمية.
 - 4 الحجم العددي لهذه القوى القائمة على أسس حديثة للانتماء، إذ كلما تراجع حجم القوى القائمة على أسس تقليدية وقطاعات الجماهير، التي لا تنتمي إلى تكوينات اجتماعية محددة، كان ذلك مؤشرا على تنامي المجتمع المدني.
 - 5 التسامح في إطار العلاقة بين الأغلبية والأقلية، وفرض قيود على الممارسة الاعتبارية لسلطة الدولة، ما يشكل الحد الأدنى لتوفير ميزة "المدني" لأي مجتمع.
 - 6 من خصائصه التعدد، مما يعني التناثر والتنافر، الصدام والتناقض، فهو قائم على تضامانات جزئية، ومن مظاهر نمو السياسة إمكانية تجاوز هذا التناقض، وجعل ذلك المجموع المتناثر يتصرف كوحدة.
 - 7 تتخذ العلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية ثلاثة أشكال:
- * **التعاون:** يبرز في مجالات الإنتاج والخدمات، ويعكس درجة الاتفاق بينها بشأن القضايا القومية العامة.
 - * **التنافس:** يكون بشأن الموارد النادرة، أو الإمتيازات المادية المناصب والسلطة، تحديدا فترة الحملات الانتخابية.
 - * **الصراع:** يأخذ صورة المواجهة المسلحة بين بعض قوى المجتمع المدني، يترجم عمق التناقض بينها.

وكلما تزايدت أنماط العلاقات التعاونية والصراعية، على حساب التفاعلات الصراعية، دل ذلك على حيوية المجتمع المدني.

ثالثا : المفهوم في الفكر العربي والإسلامي

تطور مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث في إطار الخبرة السياسية للمجتمعات الغربية، فهو وثيق الصلة بنمط التنمية الرأسمالية على الصعيد الاقتصادي، وبالديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي.

من هذا المنطلق اعتبر بعض المفكرين أن المفهوم دخیل على تراث الفكر السياسي العربي والإسلامي، رغم أن التعبير استخدم في التراث الفكري عند الفارابي وابن خلدون تحديدا، حيث لم تتناوله الأدبيات إلا في العقود الأخيرة، متزامنا مع موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها بعض الدول.

وعليه لم يركز المفهوم على مرجعية فلسفية تكون أساسا له من الناحية النظرية، لكن جرى التعرف عليه عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته كتابات غرامشي في الساحة العربية منذ سبعينات القرن الماضي، بالتالي لم يكن أحد المفاهيم المتداولة في الخطاب النظري السياسي أو الإيديولوجي العربي يساري كان أم إسلامي.

وأما ما تعلق بالموجود في التراث العربي الإسلامي من مؤسسات تقليدية فلا يمكن اعتبارها مجتمعا مدنيا حسب بعض المفكرين العرب، وحجتهم في ذلك أن المجتمع المدني لا ينصرف عن كونه مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها.

وتبقى بعض الثوابت منذ تأسيس نواة الدولة في المدينة حتى العصر العثماني، شاهدا على أن المجتمع العربي قادر في ظل الاجتماع الإسلامي، أن ينتج مؤسسات للنفع العام والخدمات الاجتماعية، قامت على المبادرة.

فالإنسان من الأنواع التي لا يمكن أن يتم لها الضروري من أمورها ولا تتال الأفضل من أحوالها إلا باجتماع جماعات كثيرة منها في مسكن واحد ، حيث اعتبر الفارابي أن الاجتماع

هو جزء من الاجتماع المدني، تتم في المحال أو القرى لأجل أهل المدينة، والفرق أن المحال أجزاء للمدينة، والقرى خادمة للمدينة، بينما الجماعة المدنية هي جزء للأمة تنقسم مدناً.

كما تحدث ابن خلدون عن أهل الحرف والصنائع الطرق والفرق، ما يوحي بدلالة وجود المجتمع الأهلي عربياً لوصف مظاهر العلاقة بين البشر، الذين ينتجون أنماطاً من العمل والنشاط الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي.

علاوة على ذلك يجد المجتمع المدني أساسه في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم الليبرالية، الرأسمالية والعلمانية وهي نظم لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة.

وفي المقابل يرى البعض أن الوقف أو المؤسسة الوقفية شكلت أحد العناصر الأساسية في التكوين الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للمجتمع العربي والإسلامي، وثبت التاريخ دوره ونشاطه في إمداد ذات المجتمع وتحسينه، على ضوء إعلاء شأن المبادرات الاجتماعية ودعم جهود التكافلات الأسرية.

وقد كان لهذا النظام الوقفي إسهام بارز في إنشاء العديد من مؤسسات النفع العام، ورغم إلغائه أحياناً أو وضع أملاكه تحت الإشراف الحكومي أحياناً أخرى، إلا أنه لا زال قائماً حتى الآن في كثير من الدول، وبالتالي يمكن البناء عليه كسند قوي للمجتمع الأهلي في المجتمعات المعنية.

أما فيما يخص المصطلح المجتمع المدني في المجال التداولي العربي، فقد أرجعه علي الكنز إلى أواخر السبعينات في بلدان المغرب قائلًا: إن قضية المجتمع المدني كموضوع مركزي للتفكير إلى أواخر السبعينات في بلدان المغرب قائلًا : إن قضية المجتمع المدني كموضوع مركزي للتفكير ظهرت في المناقشات في أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق، وبصفة مفارقة في أوساط اليسار أكثر من أوساط البورجوازية الليبرالية، ولم يتوسع

هذا النشاط في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة، والسبب في ذلك يعود لكون قضايا المجتمع المدني كانت قضايا ثانوية إذا ما قورنت بقضية الاستقلال الوطني المحورية آنذاك.

بينما خطاب المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي يعيد تجديد عقائدية الحداثة بعد إخفاق الفكر اليساري، حيث بات يطرح كمناهض للعقائدية الإسلامية، ويؤسس للتحالف الجديد بين النخب الحديثة وتلك الخائفة على وضعها السياسي، كضمانة لاستمرار حركة التحديث والعقلنة الاجتماعية.

وبالتالي تزامن البحث عن البديل للنظم الاستبدادية العربية مع النقاش الدائر في الغرب منذ ثمانينات القرن الماضي، تحديدا في أوروبا الشرقية وجدوى المواجهة بين المجتمع المدني والنظم الشمولية المغلقة.

بالمحصلة يتضمن المجتمع المدني العربي عدیدا من التراكيبات والتنوعات الاجتماعية والتاريخية، الدينية والطائفية، وهي ليست كلها على الدرجة ذاتها من الأهمية من قطر عربي لآخر،

لكنها تبقى وصفة من وصفات التكوين الاجتماعي العربي، حيث ملامحه ما تزال قائمة.

ومن ناحية أخرى يرى بعض المنظرين العرب، أن كون مفهوم المجتمع المدني مفهوما غربي بالأساس لا ينفي أهميته، وإمكانية استخدامه في دراسة واقع المجتمع المدني العربي.

رابعا: المجتمع المدني والمفاهيم ذات الصلة.

يمثل إزالة اللبس بين المصطلح المركزي في البحث والمصطلحات ذات الصلة خطوة منهجية ضرورية، يتحدد من خلالها جوانب الارتباط والتناظر بين المفاهيم، ليصبح استخدامها في المتن مميزا ودقيقا، ويتفادى استخدامها في مرحلة لاحقة على أساس مرادفات أو مصطلحات مشابهة.

01- المجتمع السياسي:

من الصعب فهم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي من دون فهم طبيعة السلطة والسياسة، فحدود المجتمع المدني تختلف باختلاف النظم الاجتماعية، وما كان في حقبة ما من شؤون، قد يصبح من شؤون المجتمع السياسي.

مثلا: الدين هو منبع السلطة المركزية في الدولة العربية الإسلامية دائرة المجتمع السياسي)، بينما هو (الدين) في الدولة والنظام السياسي الحديث في أوربا شأن للمجتمع المدني.

وما يميز التنظيمات المدنية عن السياسية عنصران:

الأول: التنظيمات السياسية مركزية، تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها، بينما تقوم المدنية على الخصوصية والاستقلالية الذاتية، وتنمية التضامانات الجزئية، وهي نشاطات لا تتدخل. السلطة في تنظيمها المباشر.

الثاني: التنظيمات السياسية رسمية، تبنى فيها العلاقات على أساس قانون ثابت، عام، مجرد وموضوعي، في حين تخضع المدنية منها لقواعد غير مرسمة رهينة تبدل ميزان القوى أو المصلحة، لا يعني ذلك أنها لا تقوم بالضبط الدقيق لسلوك الأفراد، لكن بطريقة مختلفة عن الشأن السياسي.

02- المجتمع الأهلي:

يمثل المجتمع الأهلي كل كيان تستند العضوية فيه إلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل: الأسرة العشيرة والقبيلة، فهو غالبا ما يتحدد ببنية مجتمعية سابقة على المجتمع الوطني القومي والطبقي وبنية سياسية تقودها أجهزة غير دولية أو سابقة على الدولة.

وعلى خلاف المجتمع المدني المجتمع الأهلي محكوم بروابط ومحددات أولية، لا إرادة للإنسان في اختيارها، تجعله يعمل على ترسيخها وتقويتها نتيجة ما يتعرض له من عمليات تنشئة اجتماعية متولدة عن عمل مؤسسات حكومية وغير حكومية.

فنشوء مستوى جديد من التنظيم لا يعني أن الأشكال التقليدية فقدت دورها، فالتطور لا يعني استبدال بنية بأخرى، لكن تفتح إمكانات جديدة في بنية قديمة قائمة، وبالتالي فتح حقول جديدة للممارسة والتنظيم، تزيد من الطابع العضوي للمجتمع، مع توسع دائرة التعايش، أي خلق أطر أكثر فعالية في بناء مجتمعات سياسية قادرة على توفير شروط التراكم الضروري للتنمية الحضارية.

ففي الواقع العربي مثلا هناك تداخل قوي بين المفهومين، فكل مجتمع مدني هو مجتمع أهلي لكن العكس ليس كذلك.

في ذات الصدد يتساءل الباحث **إيليا حريق** عن الجدوى من استبعاد المجموعات التقليدية من عملية التحولات الديمقراطية حسب المثقفين العرب، ويؤكد أن تلك التكوينات والانتماء إليها يؤسس للتنوع والتعدد ومنع الهيمنة والاستبداد، فهي بالمحصلة لا تتعارض مع الديمقراطية.

03- المنظمات غير الحكومية:

تقع المنظمات غير الحكومية بين الحكومة والقطاع الخاص، مستقلة نسبياً عن الدولة، لا تهدف للربح، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد وتسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة.

تقوم على المبادرة الخاصة والتضامن، ما يمثل ضماناً على التلقائية بعيداً عن التوجيه الحكومي.

يبدو وضع المنظمات غير الحكومية في مواجهة الدول غير مريح على الإطلاق، من خلال خشية الدولة من اضطرابها إضفاء الوضع القانوني على المنظمة غير الحكومية، وما يترتب عن ذلك من مزاحمتها في الفضاء المحلي.

وبحكم طابعها التطوعي وتركيبها غير الرسمية المرنة، تمثل المنظمات غير الحكومية من أهم الفواعل الأكثر قابلية للاضطلاع بالدور الأبرز في المجتمعات، من خلال رفع الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.

04-القطاع الخاص:

تتميز علاقة المنظمات المدنية مع الجمهور عن علاقته بالمؤسسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بآليات السوق الرأسمالي، كون الأخيرة قائمة على الربح وإنتاج سلع وخدمات مختلفة موجهة للسوق.

حيث تتعامل مؤسسات القطاع الخاص مع الفرد كمستهلك أو موظف أو أجير وحتى كمستثمر بينما محرك المجتمع المدني يتحدد وفق تنوع منظماته ك الإغاثة، التنمية، التأهيل، التضامن الاجتماعي، ... إلخ، تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة.

وهي المجالات التي لا تخضع لتوجيه مؤسسات الدولة ، وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، ولعل هذا الاعتبار كان وراء اعتبار المجتمع المدني المجال الذي يجري فيه الصراع على الهيمنة القائمة على الاقتناع وليس على السيطرة.

وبذلك تشمل تركيبة المجتمع المدني كل الأطراف الفاعلة خارج النطاق الحكومي والقطاع التجاري، التي تسخر جهودها لدعم المبادرات المبنية على التطور، التآزر والتضامن ما يستتني السوق بحجة أنها تعمل شأن العمليات القهرية والبيروقراطية للدولة، بما يهدد الحضور الذاتي المستقل للمجتمع المدني وللحياة العامة وتماسكها.

المحور الرابع: أركان ووظائف المجتمع المدني.

رغم نسبية مفهوم المجتمع المدني على امتداد الحقب التاريخية التي مر بها، إلا أن ذلك لا يعني أنه من غير الممكن استخلاص سمات عامة مشتركة، تعبر عن ذلك الحيز المستقل نسبيا عن الدولة، يظم نسيجا متشابكا من العلاقات بين الأفراد الدولة ومختلف المؤسسات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية غير الحكومية، في مسعى لتبادل المصالح والمنافع.

أولا: أركان المجتمع المدني.

هناك عدة أسس أو أركان تمثل الأرضية الملائمة لنمو المجتمع المدني وتطور مكوناته، نلخص أهمها في العناصر التالية:

01- الركن القانوني:

تجسده الدولة على اعتبارها الوحدة الحقوقية، التي جوهرها المساواة في الحقوق والحريات بين مختلف أطياف المجتمع، على اختلاف انتماءاتهم العرقية، الدينية واللغوية.

02- الركن الإيديولوجي:

يتضمن مختلف القيم والأفكار السائدة في أي مجتمع، فالتباين الإيديولوجي يعكس التباين في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة.

04- الركن الاقتصادي:

استنادا لنظام اقتصادي يقوم على دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية، يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم بعيدا عن الدولة، التي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة ذلك أن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل.

05- الركن السياسي:

تعتبر الديمقراطية الصيغة الأنسب لنمو المجتمع المدني، حيث تقوم على التعددية وحرية المبادرة وتوفير الضمانات لاحترام الحقوق والحريات، في المقابل يمثل المجتمع المدني الأرضية التي تركز عليها الديمقراطية.

ثانيا: سمات المجتمع المدني

أصبح للنسيج الجمعي حضورا متميزا في الحياة العامة، وفي الشأن العمومي بشكل خاص كونه يمثل همزة وصل بين المجتمع السياسي الدولة وأجهزتها، والأفراد النطاق العريض من الجماهير والمواطنين).

من هذا المنطلق قدم صمويل هنتنغتون أربعة معايير يمكن اعتمادها للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما:

01- القدرة على التكيف مقابل الجمود:

بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها ومن خلالها، وكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فعالية، وثمة عدد من المؤشرات الفرعية للاستدلال على شكل ومستوى التكيف:

* التكيف الزمني: قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

* التكيف الجيلي: قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها.

* التكيف الوظيفي: إجراء التعديلات المطلوبة بشكل يستجيب للتحويلات وظروفها.

02- الاستقلال مقابل التبعية والخضوع:

تشير هذه الخاصية إلى مدى حرية المؤسسة في التحرك في مجالها، وتأخذ شكلين:

-التمتع باستقلالية في النواحي التمويلية والمالية.

-ثم الإدارية والتنظيمية، مما يطرح قدرة الأفراد ضمن التنظيمات المدنية على تنظيم نشاطهم

بعيدا عن تدخل الدولة، فالمجتمع المدني هو دينامية مستقلة، متى ما قويت قللت قدرة الدولة

على ممارسة التسلط ضد المواطنين، إذ تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطن.

-علاوة على الاستقلال الإداري والتنظيمي، يعكس مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني

في إدارة شؤونها الداخلية طبقا لوائحها وقوانينها الداخلية، بعيدا عن تدخل الدولة.

03- التعقد مقابل الضعف التنظيمي:

من خلال تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، تعدد هيئاتها التنظيمية

ووجود مستويات تراتبية داخلها، مع انتشارها الجغرافي واسع النطاق، الذي لا يجعل منها

حكرا على العواصم والمدن الكبرى، بل يمتد إلى المناطق القاصية للتجمعات السكانية

الضعيفة حيث الفئات المجتمعية الهشة، والتي عادة تكون أحوج لهذه الأوعية المؤسساتية

لإيصال صدى صوتها للأجهزة الحكومية.

04- التجانس مقابل الانقسام:

تجنب الصراعات مهما كان محركها أو الدافع إليها، بما يؤثر على السير الحسن

لنشاطها، ثم درجة تبلور القوى الاجتماعية، على ضوء قياس مستوى الوعي بالانتماء

ووضوح الأهداف والأدوات. درجة التضامن الداخلي، من خلال مظاهر التوحد والانسجام

حول قضايا عامة أو خاصة، ويشمل ذلك درجة الديمقراطية التي تتمتع بها المؤسسة، على نحو أساليب شغل الوظائف القيادية وأساليب صنع القرارات فيها ، فالدافع لوجود مثل هذه التشكيلات هو إدارة التنوع والاختلاف داخل المجتمعات.

كما أن سيادة روح القيم الديمقراطية داخل التكوينات المدنية، دونما حدوث انقسامات في إطار صيرورة البناء والقرارات الداخلية، وبالتالي من الأجدر أن تكون وعاء استيعابيا للتنافس بين القوى والأجنحة.

فجدوى التجانس تتأسس على تزايد أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس عرض العلاقات القائمة على أساس الصراع.

ثالثا: وظائف المجتمع المدني.

إذا كان المجتمع المدني يعبر عن مجموع التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، أي تتموقع بين مؤسسات القربة التقليدية، والوجود المؤسسي للدولة الحديثة لتحقيق الصالح العام، من خلال الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، وتفعيل مشاركة الأفراد في تقرير مصائرهم ونشر ثقافة المبادرة والعمل التطوعي، نشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي.

وملخص أدوار هذه المؤسسات يرتبط بخمسة وظائف أساسية منها:

01- وظيفة تجميع المصالح:

إذ تعتبر حلقة وصل بين الحكام ومحكوميه من خلال توفير قنوات للحوار والاتصال، دون الحاجة لتوظيف العنف، ما يؤدي لتقوية شعور الفرد بالانتماء والمواطنة.

02- وظيفة حسم وحل الصراعات:

حيث توفر مؤسسات المجتمع المدني آليات لحل النزاعات وديا داخليا ضمن اطار المنظمة أو مجتمعيًا، دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية أو مؤسساتها التقليدية.

03- توفير الموارد وزيادة الثروة المجتمعية:

بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة تساهم في زيادة الدخل وتخلق الثروة، من ذلك المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية لخلق المشاريع الصغيرة، وبعد هذا الأسلوب أحد الحلول العلاجية لتجفيف منابع الصراعات في المجتمعات التي شهدت شكلا من الحروب الأهلية.

04- إفراز القيادات الجديدة:

تتوقف حركية وتطور المجتمعات على ما يتوفر لديها من قيادات كفأة وفعالة للسير بها إلى الأمام، فمؤسسات المجتمع المدني تملك مخزونا معتبرا من القيم، يمكن الاستعانة به لتعبئة المواطنين وإعداد أجيال متتالية متجددة بمدارك الفكر والعقل، في إطار من المواطنة الواعية والمشاركة الفعالة، بطرق لا تستطيع الحكومات القيام بها.

05- إشاعة الثقافة الديمقراطية ومكافحة الفساد:

نؤكد هنا على الدور الذي يمكن للنخب الحاكمة القيام به اتجاه مؤسسات المجتمع المدني، إذ يمكنها أن تصمم اطارا مناسبًا لتسهيل انخراط المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ليشمل إجراءات قانونية وتنظيمية، وتوفير حتى تحفيزات مالية لتفعيل دور تلك المؤسسات في مكافحة الفساد.

من منطلق الأدوار والوظائف التي تؤديها مختلف مؤسسات المجتمع المدني، يتفق أغلب الباحثين على عدد من المجالات تعمل فيها منظمات المجتمع المدني، من أهمها:

01- توفير الخدمات وهي من المهام التقليدية التي دأبت المنظمات غير الحكومية والأهلية القيام بها، فهي تتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرتها على الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة في الأرياف والمناطق الثانية.

02- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وهي العنوان الأبرز للسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية.

03- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل الأكثر وظيفية والتفاوض حولها.

المحور الخامس: علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

لقد ظهرت مسألة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في أواخر القرن الثامن عشر، وظلت هذه المسألة تمثل دورا مهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم عادت لتختفي من التداول حوالي قرن كامل، ثم عادت في الثلث الأخير من القرن العشرين، لتحتل الصدارة في المناقشات السياسية والثقافية والاجتماعية إلى يومنا هذا.

فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ليست علاقة خطية مباشرة حتى وإن بدت كذلك، حيث يتخلل تلك العلاقة العديد من المتغيرات الوسطية كطبيعة النظام السياسي أو المحددات الاقتصادية والثقافة السياسية لمواطني الدولة، وكلها تسهم في تشكيل تلك العلاقة لتأخذ صورا متعددة ومتداخلة عبر قنوات أو مراحل زمنية مختلفة.

ومن ناحية ثانية يمكن القول نظريا وواقعيا بأن العلاقة بين الدولة من جانب ومؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر ليست على وتيرة واحدة، فقد تقترب إحدى تلك المؤسسات من الدولة وتظل أخرى مجرد مبنى خال من أي مضمون، مع الأخذ في الاعتبار

أن اقتراب إحدى تلك المؤسسات من الدولة يتوقف إما على رغبة الدولة ذاتها أو على مصادر أو موارد قوة تمتلكها تلك ات أو الجماعة وتفاعلها لتحقيق هذا الاقتراب.

أ- الهيمنة والصدام:

لا يعنى سماح الدولة بوجود مؤسسات للمجتمع المدني غياب احتمالات المنافسة والصراع بين تلك المؤسسات والدولة، بل قد يعنى بداية السلسلة من المنافسات والصراعات بينهما، خاصة بالنسبة لتلك المؤسسات التي قد تأخذ طابعا كفاحيا، وتتركز مهمتها في الوقوف ضد سوء استخدام السلطة أو التعسف فيها أو انتهاك الدولة ومؤسساتها لحقوق الإنسان، فوجود مثل هذه المؤسسات قد يهدد شرعية النظام السياسي الذي يصبح غير قادر على إخفاء تعسفه في استخدام السلطة المواجهة لمواطنيه، وقد تزداد حدة الصراع مع هذه المؤسسات إذا ما حاولت الاتصال بمؤسسات أخرى مماثلة خارج حدود الدولة، أو استخدام وسائل الاتصال الحديثة لنقل مساوئ النظام، وهو ما قد يدفع الدولة إلى الدخول في صراع حاد ومباشر معها قد يصل إلى حد حظر تلك المؤسسات أو التنظيمات أو منع التمويل عنها، وكما هو الحال بالنسبة للتعاون بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، فإن الصراع لا يشمل كل مؤسسات المجتمع القائمة في علاقتها بالدولة، وإلا عانت الدولة حالة من التفكك قد يؤدي إلى انهيارها والمجتمع معا.

ومن ثم فإن الدولة تعمل على اختراق مؤسسات المجتمع المدني من خلال ما يعرف بالسياسة الإدماجية، عن طريق إنشاء اتحاد قد يأخذ شكل البناء الهرمي ذي التنظيم المركزي، والذي يضم في إطاره عددا من المؤسسات أو التنظيمات التي تعبر عن قوى اجتماعية ومهنية معينة.

وتسعى الدولة إلى السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من خلال سياسات المنح والمنع التي تمارسها إزاءها، خاصة عندما يكون أعضاء تلك المؤسسات من العاملين بالجهاز الإداري التابع للدولة، فتسعى الدولة إلى استغلال "البدلات" التي قد تمنح للعاملين أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، لحثهم على اتباع سياسات مؤيدة للدولة، يضاف إلى هذا

لجوء الدولة إلى تعيين رؤساء أو زعماء لتلك المؤسسات من الأشخاص الموالين لها أو القادرين على توجيه سياسات المؤسسة أو المنظمة نحو تأييد الدولة، يضاف إلى هذا قدرة الدولة على استغلال سيطرتها على وسائل الإعلام لحجب نشاط بعض المؤسسات وإظهار نشاط البعض الآخر، وهو ما يعني استقطاب بعض تلك المؤسسات والقدرة على تفريقها، ومنع تجمعها لتصبح قوة في مواجهة استبداد أو تعسف الدولة.

وهناك وجهتا نظر فيما يتعلق بهيمنة الدولة، الأولى ترى بأن الدولة هي التي تقوم بقيادة وتوجيه عملية التنمية من خلال انتهاج سياسات تدخلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وهو ما استدعى القول بأن التنمية تستلزم وجود دولة قوية، أما وجهة النظر الثانية فتري بأن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد وإنما فاعل واحد فقط من بين عديد من الفاعلين الآخرين الموجودين داخل المجتمع وخارجه، والذين تجمعهم شبكات معقدة ومتداخلة من العلاقات والتفاعلات .

وقد عدت الدولة العنصر الحاسم في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، سواء أخذت تلك العملية مسمى التحديث أم التنمية، المهم أنها تتم بمبادرة من الدولة وتحت قيادتها بأسلوب يعتمد على فرض سياساتها وتفضيلاتها على المجتمع من أعلى إلى أسفل، من خلال تكامل الأدوار في تحقيق التنمية، كما أن الأسواق لا تعمل بفاعلية دون دور حيوي للحكومات التي توفر الهياكل المؤسسية المطلوبة لعمل الأسواق كما تضع أسس ومقومات وركائز نجاحها، وتتميز الدولة عن سائر الفاعلين الآخرين من خلال قدرتها على معالجة الصراع بين القوى والجماعات المتنافسة في المجتمع، وذلك في حالة حدوث صراع بين المجتمع المدني والدولة يؤدي إلى تفويض أو اهتزاز الشرعية النظام، فقد حرصت الدولة خصوصاً في النظم التسلطية على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني أو إخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية، ومن ثم تطرح الدولة نفسها بديلاً لمؤسسات المجتمع المدني، ومن يسيطر على الدولة يسيطر على المجتمع.

وهكذا فإن غياب هذه المؤسسات أو انعدام فعاليتها في ظل نظام تسلطي قد يلجئ الأفراد إلى الاحتجاج وأعمال العنف الذي قد تقابله الدولة بعنف مضاد يدفع بها نحو الهاوية.

ومن ثم فإن على الدولة انتهاج سياسات الاستبعاد والإقصاء والقمع " أحيانا، والاحتواء والتضمين والإدماج " أحيانا أخرى إزاء بعض الجماعات، وإلحاقها بجهازها بروابط " تحالف أو تبعية " بحيث بدت الدولة القائدة والمتدخلة وكأنها الأداة الرئيسية أو الوحيدة الفاعلة في عملية التحول المجتمعي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي على السواء.

وفيما يتعلق بالدول العربية فإن أسلوب الاختراق أو الاحتواء هو الأقرب في تحديد معالم علاقة الدولة بالمجتمع المدني، فالدولة العربية الحديثة تسيطر على تقاطع العلاقات السياسية الاقتصادية الداخلية بين قوى المجتمع، وتعتمد على بناء ما يوصف بقشرة اجتماعية بديلة تحلها محل المجتمع، وتوكل إليها تمثيل المجتمع الذي تسعى لتغييبه، فتؤلف نقابات تمثل العمال والفلاحين حسب فهمهما للتمثيل، وتعين هيئات أو نقابات مهنية وتضع على رأسها أفرادا هم أقرب إلى الموظفين أو العاملين بالجهاز الإداري، وتبث في مختلف الجمعيات الأهلية رجالها لينشأ هذا المجتمع البديل الذي يعكس ظل الدولة، دون أن ينفي ذلك منح الدولة بعض تلك المؤسسات قدراً من الحرية قد يأتي مكملاً لإستراتيجية الاحتواء.

ولا يتوقف احتواء الدولة العربية الحديثة لهذه المؤسسات، وإنما يمتد كذلك إلى السيطرة على ما قد يوجد من مؤسسات تقليدية، وهكذا فقد تبدو الدولة "منسلخة" عن مجتمعها مما يجعلها في موقع يعلو المجتمع بكثير دون أن يأخذ معنى الاستقلالية النسبية عنه؛ لأن الدولة بذلك قد تعبر بصورة مباشرة عن مصالح فئة أو فئات اجتماعية معينة، ولا تتجاوزها إلى مجموع المصالح العامة العليا المنصورة.

إلا أنه تم توجيه النقد لنظرية هيمنة الدولة، وذلك لتركيزهم على طرف واحد من العملية السياسية، وإغفاله الطرف الآخر من ناحية أولى، ولكونه قدم تبريراً للتسلطية والمقايضة

الديمقراطية أو تأجيلها كغاية على الصعيد السياسي، بحجة أولوية تحقيق التنمية على الصعيد الاقتصادي مما يقتضي دولة قوية ومسيطرة" على مجتمعها من ناحية ثانية.

فقد ذهب إيريك نورد لينجر، وهو أحد رواد اقتراب الدولة، إلى تأكيد أن مركز الأولوية الذي احتلته الدولة، في تحليلاته لا ينفي أهمية قدرة جماعات المجتمع وقواه الفاعلة على التأثير في الدولة تماماً كما تتأثر بها.

وقد كشفت دراسات في مطلع التسعينيات عن حقيقة ثقل الدور الذي لعبته جماعات المجتمع جنباً إلى جنب مع الدولة سواء في إنجاح سياسات التنمية أم في تعويقها أم في إخفاقها، وهو الدور الذي أسهمت سياسات التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتحول الديمقراطي في تناميهِ واتساع رقعته، حتى بات ينافس دور الدولة ذاتها.

وكانت أول هذه الدراسات دراسة برتران بادي عام 1987م والتي خلصت إلى أن إخفاق سياسات التنمية لا يعود إلى طبيعة النظام السياسي، ومدى ما يتسم به من انغلاق وانفتاح بقدر ما يعود إلى غلبة النمط الأبوي "paternalism" على علاقة الدولة بالمجتمع في أغلب الدول النامية، مما أعاق جهودها في تطبيق برامج الإصلاح لأنه خلق جماعات مستفيدة من الوضع القائم، إذن، فمشكلات التحول تكمن في طبيعية العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومعالجتها والتغلب عليها يقتضي أولاً، فهم خصائص النمط الغالب على هذه العلاقة، ثم ثانياً البحث في سبل التأثير عليه وطرق تغييره. ثم توالى الدراسات بعد ذلك ومنها دراسة كولبير عام 1991م.

وكذلك دراسة ليون 1992م وأيضاً ها جو بيان 1996م وجميع هذه الدراسات كانت تقوم بتوجيه النقد للاقترب الذي وضع الدولة وحدها في بؤرة الاهتمام.

وقد وجه التيار النقدي إلى اقتراب الدولة اتهاماً آخر مفاده أنه ينزع ولو بشكل غير متعمد إلى تبرير قيام النظم التسلطية وإضفاء الشرعية عليها، مما مثل عاملاً مشجعاً لأغلب الدول النامية للإمعان في الاستبداد وتضييق الخناق على مجتمعاتها، بحجة أولوية التنمية كغاية اقتصادية واجتماعية ملحة تستلزم التضحية والتنازل، أو إرجاء وتأجيل ما عداها من

غايات أخرى، حتى لو أنت على حساب تحقيق الديمقراطية السياسية. لذا عمدت عديد من نظم الحكم في الدول النامية إلى تبرير ما تتسم به سياساتها من تسلطية تحت زعم أن "الدولة القوية" إزاء المجتمع هي الشرط الضروري لبلوغ غايات التنمية المنشودة، وأن نجاح سياسات التنمية التي تضعها الدولة يرتهن بمدى إحكام سيطرتها على جماعات المجتمع وقواه الفاعلة.

وعلى الرغم من أهمية الدور الوسيط الذي تلعبه الجماعات، فإن مركزها في التحليل، كفاعل ظل لها مشيا بالمقارنة بمركزية الدولة المهيمنة والمتدخلة في الاقتصاد والمجتمع، بل كثيرا ما صورت دراسات التنمية هذه الجماعات كمعوقات العمليات التغيير والتحديث التي ترغب فيها الدولة، مما استدعى اللجوء إلى ضبط حركتها وسلوكها، أو احتوائها واستيعابها، أو تقييد حريتها، وتم تبرير كل ذلك في إطار فرضية التضحية بالديمقراطية، في سبيل تحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن القول أخيرا بأن ترويج اقتراب الدولة لأجل تخلي كثير من الدول النامية عن الديمقراطية، أو تقييدها للحريات، بل انتهاكها لحقوق الإنسان، بذريعة أولوية تحقيق التنمية والتي تستلزم دولة قوية تسيطر على مجتمعها وتقوده بإحكام، حيث تعد أطروحة المقايضة الحتمية، حتى لو كانت غير مقصودة، بين التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من جانب، والديمقراطية على الصعيد السياسي من جانب آخر، بوصفهما غايتين متنافستين مأخذا أساسياً على اقتراب الدولة.

ب- التشارك والتكامل:

قد تبدو هذه الصورة هي المثلى لما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء حقيقة أن هذه الأخيرة تقوم بدور الوسيط بين الفرد والدولة، بحيث لا يجب أن يستأثر مفهوم الدولة وحده على مركز الاهتمام في التحليل. فالدولة ليست دائماً بالضرورة، هي المحدد الوحيد أو حتى الرئيسي للعملية السياسية أو للتغيير في نمط علاقة الدولة بالمجتمع؛ لأن القوى والجماعات الموجودة في المجتمع تلعب أحيانا دورا مؤثرا يعتد

به في هذه العملية، وما تنطوي عليه من تفاعلات غاية ما في الأمر، أن حجم هذا الدور وحدوده تتغير عبر الزمان والمكان حسب نمط توزيع الموارد بين مختلف القوى الفاعلة، ولكن يبقى في كل الأحوال أن هذا الدور لا يمكن تجاهله أو إغفاله أو التقليل من شأنه.

فعلى الرغم من الاعتراف بحيوية دور الهيكل المؤسسي للدولة في بناء وتشكيل علاقتها بالمجتمع، فإنه لا بد من عدم إغفال دور المجتمع ذاته، وأثر جماعاته الفاعلة الذي لا يقل أهمية في تحديد معالم هذه العلاقة، وإعادة رسم حدودها، خصوصاً في سياق يمر بعملية التحول المجتمعي، فقد تنتقل جماعة من مركز الفاعل الرئيسي إلى هامش الحياة السياسية، كما أن الجماعة الواحدة قد تشكل عقبة تعيق خطوات التغيير تارة، أو حلماً مساعداً يعاون الدولة في تنفيذ بعض السياسات تارة أخرى، وهو الأمر الذي يدفع الدولة إلى تعديل سياساتها إزاء الجماعات من حين إلى آخر، سواء للحصول على مساندتها وتأييدها، أم لمواجهة ما تطرحه من تحديات وضغوط، أم ما ينجم عن تنافسها من توترات وصراعات.

كما أن المؤسسات والمنظمات الاجتماعية التي تلعب دوراً حيوياً في العملية السياسية، هي بمثابة حلقات الالتحام والاتصال وتبادل التأثير بين الدولة ومجتمعها، خاصة إذا كانت تتبنى التغيير بوصفه غاية وتطرحه بوصفه مطلباً، مما يدفعها للانخراط في العملية السياسية، فكل جماعة لديها أجندة خاصة بها تحتوي على مجموعة أهداف ترمى إلى بلوغها وتسعى إلى توصيلها للسلطة الحاكمة، ويرتھن تأييد الجماعة للدولة بحسب مدى استجابتها لهذه المطالب (بوصفها مدخلات) في صياغة السياسات العامة بوصفها مخرجات كما ترتھن قدرة الجماعة على البقاء في الساحة بطبيعة العلاقة التي تربطها بالدولة، وبمدى توفر وسائل مؤسسية فعالة لديها للمشاركة.

إن فقرة الجماعات تعني قوتها على توصيل مطالبها ومساعدة النظام على رسم الأهداف وبلورتها والسعي لتحقيقها بدرجة أكبر من الفاعلية، مما يعزز من قوة الدولة والمجتمع معاً. يتضح من ذلك بأن الدولة فاعل ومحدد العملية التحول، كما أن المجتمع هو أيضاً بدوره فاعل ومحدد في نفس تلك العملية، ولذلك يجب أن يكون هناك تعاون وتكامل

بينهما، ويتجلى هذا التعاون في عدة أمور منها ما يمكن أن تقدمه مؤسسات المجتمع المدني من بدائل موضوعية ينخرط فيها الأفراد على أساس المواطنة بدلا من التمسك بمؤسسات إرثية تقوم على أساس قبلي أو عشائري، وهو ما يعني سد منافذ محتملة للتوتر أو الصراع الاجتماعي دون أن يعني وجود مجتمع مدني يهدم التكوينات التقليدية خاصة في حالة الوطن العربي، وإنما وقف محاولات استغلالها وتكريسها لحساب مصالح ضيقة.

وقد يبرر التعاون كذلك في دور تلك المؤسسات بتدعيم شرعية الدولة والنظام السياسي بما تمثله من قنوات للمشاركة السياسية قد تمكن المواطن من التأثير أو المشاركة في صنع السياسات والقرارات ومتابعة تنفيذها، كما تتعاون مؤسسات المجتمع المدني بوصفها مصدرا للتجنيد السياسي وتولي المناصب السياسية، وهو ما تقوم به عبر عمليات التنشئة والتربية السياسية لأعضائها الذين يعتمدون الحوار أساسا للعمل، ويصبحون قادرين على المشاركة في العمل السياسي الرسمي، كما يمكن أن تسهم تلك المؤسسات بخبرات أعضائها في دراسة مقترحات السياسة العامة أو دراسة التشريعات والقوانين قبل إصدارها، حتى تأتي مواكبة لحاجة المجتمع ومتطلباته الحقيقية.

كما يظهر المجتمع كبنيات أكثر ليونة من أحزاب المعارضة أو النقابات، حيث إن الأخيرة أكثر ميلا للمعارضة القابضين على السلطة، فمن خلال التقارب بين الدولة والمجتمع المدني يمكن للدولة أن تذهب من خلال المجتمع المدني إلى دعوة الأطراف المعارضة إلى إجراء حوار وطني، كما يمكن للمجتمع المدني أن يكون مساعداً للدولة في إطار اللامركزية التي تدعو إلى الإدارة التشاركية، كما يمكن هنا أن ينظر إلى حملات التوعية العامة في ما يتعلق بالتغير المؤسسي.

فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني موضوع نقاش مكثف، لاسيما من جانب السياسات الليبرالية، فهم يروون بأن المجتمع المدني يساعد الدولة في تحريك قاطرة التنمية، وأيضاً حركة وصل بين الدولة والمواطنين.

كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا فاعلا في تعزيز المسار الديمقراطي من خلال تحويل القضايا الثانوية إلى قضايا تحتل موقع الصدارة في أجندة عمل المجتمع السياسي، وذلك عبر الضغط على ممثلي الشعب في البرلمان، أو الاتصال بصانعي القرار، أو اللجوء إلى مظاهرات سلمية، فليس مطلوبا من مؤسسات المجتمع المدني مجرد إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، وإنما تحقيق المشاركة بمعناها الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهي المشاركة التي تتيح للمجتمع المدني فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها وضبطها وتحديد وتصحيح مسارها، وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني يطرح نظاما أخلاقيا موازيا لنظام الدولة ويفسح المجال أمام مجموعة من الممارسات البديلة، ويظهر هذا الأمر بصورة أكثر وضوحا عند فشل الدولة في الوفاء بحاجات مجتمعها، مما يفسح المجال أمام المواطنين لتنظيم أنفسهم وممارسة الضغوط على الدولة واستبدال النظام السلطوي ليحل محله آخر ديمقراطي.

وقد حملت حقبة الثمانينيات تغيرات جديدة دفعت إلى إعادة النظر في دور الدولة ووظيفتها وعلاقتها بالمجتمع، وتراجعها عن نموذج دولة الرفاهية التي كانت من خلاله تضطلع طوال السبعينيات بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين على أساس تحملها المسؤولية عن إشباع الاحتياجات الأساسية ومساعدة الفئات الأقل حظاً، حيث أخذ هذا النموذج في الانحسار، وتزامن ذلك مع الاتجاه نحو أعمال آليات السوق للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وترتب على هذه التطورات حدوث التحول في مضمون دور الدولة، من الحاجز الفاصل Buffer المدافع عن المجتمع والمسئول عن حمايته Protector إلى دور الوسيط Mediator، أو المسهل Facilitator، أو أداة الوصل والنفوذ Transmission belt، أمام المؤثرات الخارجية والداخلية حيث أصبح دور الدولة مختلفا، إذ لم تعد تضطلع وحدها بكل شيء، وإنما اتجهت نحو الاستعانة بفاعلين آخرين لتأدية بعض وظائفها من خلالهم، كما

ازدادت حاجتها للعمل عبر المجتمع لتحقيق أهدافها بأساليب الا مركزية خصوصا في المجال الاقتصادي.

ولذا لجأ تيار جديد من الدارسين إلى اعتبار أن المجتمع هو المحدد لعملية التحول، التغيير في شروط وأنماط التفاعل بين الدولة والمجتمع قد أفرز أشكالاً وصوراً جديدة للدولة، بعيداً عن نموذج "دولة الرفاهية" الذي كان سائداً في أغلب الدول الصناعية المتقدمة طوال حقبة السبعينيات من القرن العشرين، حيث تضافرت العوامل منذ تلك الفترة على التقليل من أهمية دور الدولة في عملية التحول، إذ كشفت خبرات التنمية على صعيد بلدان الجنوب أنها لم تنفرد بالقيادة أو التوجه أو التأثير في سياسات التنمية، وأن جماعات المجتمع كان لها أيضاً دور مؤثر في تلك السياسات، وكانت محدداً رئيساً لما تمخضت عنه تجاربها التنموية من حصاد، سواء كانت بالنجاح أم بالإخفاق، وعلى صعيد بلدان الشمال أيضاً تصاعدت الدعوة إلى التخلي عن نموذج "دولة الرفاهية" المتدخلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ثم أنت عملية العولمة في التسعينيات بفرض المزيد من التحديات على الدولة، مع تعرضها لضغوط جديدة من مصادر عدة، من أعلى ومن أسفل، وعلى المستويين الداخلي والخارجي، وعلى رأسها ذلك التنامي الملحوظ في قوة وثقل الجماعات المجتمعية المتميزة، لاسيما الجمعيات والمنظمات الممثلة لرجال الأعمال.

وكانت هذه التطورات المتزامنة التي غطت بلدان الشمال والجنوب في نفس الوقت مع مقدم التسعينيات بمثابة الإرهاصات الأولى لتبلور اقتراب جديد لدراسة التحول ووضع مفهوم "التشارك والتكامل مكان مفهوم "هيمنة الدولة" في مركز التحليل، وصور الدولة أنها أحد المشاركين في عملية التفاعل، الذي يؤثر كما يتأثر بغيره من القوى الفاعلة في المجتمع، حيث يمكن لكل من الدولة وجماعات المجتمع تغيير الآخر بشكل تبادلي، بمعنى أن الدولة أفسحت مجالا للجماعات. كفاعلين آخرين بجانبها لمشاركتها في التأثير في عملية التحول.

كما أسهمت هذه التطورات في مراجعة "العلاقة بين الدولة والمجتمع"، فأحدثت مفاهيم جديدة مثل "التحويل المتبادل" و"التمكين المتبادل" و"التشارك والتكامل" بينهما، وقد كان

القاسم المشترك بينهما جميعاً هو أنها قامت على اعتبار علاقة التفاعل بين الدولة والجماعات. في مجتمعها وهي لب وجوهر العملية السياسية، وهي محك المقارنة والتميز بين خبرات الدول والمجتمعات المتباينة، لاسيما وهي بصدد المرور بمرحلة الانتقال والتحول.

وقد جاءت هذه المفاهيم في التسعينيات أيضاً في مقابل مفهوم التوازن Balance الذي شغل حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين في أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع طوال السبعينيات والثمانينات، حيث كان المفهوم التقليدي هو المهيمن على هذه العلاقة.

وكذلك ظهر مفهوم التداخل بين الدولة والمجتمع المدني من خلال قيام الدولة بالموازنة الدقيقة بين تحقيق الاستقلالية والحفاظ عليها من جانب، وإقامة علاقات وثيقة لها مع جماعات المجتمع وقواه الفاعلة والمؤثرة من جانب آخر، بوصفه ضماناً لكفاءة وفعالية السياسات العامة المتبعة، حيث المقصود بالتداخل تأسيس روابط توصل الدولة بالجماعات التي تتفق معها في الأهداف وتتقاسم معها الأدوار في إطار التفاهم المتبادل بينهما حول مشروع مشترك للتحويل، وتلك الروابط لن تؤتي ثمارها إلا في حالة استقلالية الدولة، والتي تعد شرطاً ضرورياً لتمكينها من الاضطلاع على أكمل وجه بدورها التنموي، ولكن قدرة الدولة على التغير والتأثير في المجتمع ترتفع أساساً بمدى قوة الصلة التي تربطها بالمجتمع، فالدولة المستقلة تماماً تصبح معزولة ومنفصلة عن مجتمعها، ويجردها من الفاعلية المطلوبة، أما الدولة الراغبة في إنجاز الأهداف التي تشملها عملية التحول فيتعين عليها أن تقيم شبكة من الروابط تجعلها على صلة بمجتمعها، وقد تنجح في تحويل بعض الجماعات إلى قوى حليفة لها، بشرط أن يكون العمل المشترك على إنجاز غايات التحول هو نقطة الالتقاء والسبب الأول وراء قيام مثل هذه التحالفات.

إنّ يجب أن تقوم العلاقة بين الدولة وجماعات المجتمع على التعاون والتشارك، وتنسيق الجهود، وتكافلها في أداء بعض الوظائف التي هي بمثابة الإستراتيجية المثلى لمعالجة إشكالية التحول المجتمعي المزيج التي تجابهها أغلب البلدان النامية منذ مطلع التسعينيات، والتي تعود إلى معضلة التضارب والتناقض بين متطلبات التنمية الاقتصادية

من جانب، والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي من جانب ثان، وكلتا العمليتين تتحمل الدولة المسؤولية عن توفير الشروط اللازمة لتحقيقهما.

ففي حين تحتاج التنمية إلى دولة قوية قادرة على وضع إستراتيجيات طويلة المدى تتجاوز المصالح الفئوية المحدودة للجماعات في الأجل القصير، بحيث تكون الدولة أقوى من جماعات المجتمع، فإن تدعيم القوة التنظيمية لتلك الجماعات بوصفها قنوات مؤسسية وسيطة الاتصال بالدولة، وبوصفها آليات منظمة لإخضاعها للرقابة والمحاسبة، وبوصفها مصادر للمساءلة، بل الضغط عليها للتأثير فيما تضعه من سياسات تعد هي أيضاً بدورها متطلباً أساسياً لتحقيق الإصلاح السياسي، الذي يعني في جوهره تحجيم قوة الدولة بمعناها الاستبدادي إزاء المجتمع. بيد أن هذه المعضلة يمكن للدولة النامية التغلب عليها بالاستعانة بإستراتيجية التشارك والتعاون، التي تقوم على خلق علاقة إيجابية تزيل أوجه التصادم الظاهري بين الدولة والمجتمع، وتتفي التعارض بين غايتي التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، وهو ما برهنت عليه فعلا عديد من خبرات التحول التي أثبتت إمكانية أن تتواكب قوة المجتمع، جنبا إلى جنب مع قوة الدولة، وأن تضع الدولة يدها في يد المجتمع لبلوغ غايات التحول المنشود.

إذن فإن انتهاج سياسة التشارك والتكامل يزيد أهمية كبيرة في تصور العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية شأنها شأن الأسرة وجماعات الرفاق والمؤسسة العسكرية، تلعب دورا مؤثرا سواء في اتجاه الدفع نحو تعزيز قيم المشاركة والمبادرة والجدال السلمي وقبول الاختلاف بين الأفراد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، أم في اتجاه الدفع نحو الحز على الطاعة والسلبية والخضوع ونزع روح الإقدام من نفوس أفرادها. وتعد ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لدورها في عملية التنشئة خاصة فيما يتصل بتعزيز قيم المشاركة والمبادرة، تعد البعد الثاني لأحد البعدين، تكتمل باجتماعهما تلك الوظيفة التي يضطلع بها المجتمع المدني في إطار النظام السياسي وهي وظيفة مزدوجة تتمثل في:

01- إضفاء طابع التعدي على المجتمع وتعدد مراكز القوة فيه.

02- تعليم الأفراد كيفية احترام وممارسة تلك التعددية عبر عملية التنشئة.

فمؤسسات المجتمع المدني تعد المستويات الأولية لتعليم الديمقراطية والتنشئة عليها، فتصقل المواطن بالأسلوب الديمقراطي عند إبداء الرأي والتدريب على أساليب التفاوض الجماعي وتأكيد أهمية التراضي، بوصفه آلية للوصول إلى حلول وسط في حالة اختلاف الرأي أو المصالح مع التركيز على قيم المشاركة في الحياة العامة والتكافل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالدول العربية فيمكن القول بأن تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي في العديد من تلك الدول، قد لا يسهم في السماح بقيام تنظيمات مجتمع مدني حقيقية إلا بالقدر الذي يستطيع مواجهة الآثار المترتبة على تلك السياسات، بحيث تقوم تلك التنظيمات بدور علاجي إن صح التعبير بدلاً من القيام بمهام التمكين ونشر الوعي بالحقوق وتعزيز قيم المشاركة في صنع القرارات والسياسات، كما يمكن أن تسفر تلك السياسات عن تدعيم بروز منظمات للمجتمع المدني وليس مؤسسات تدعم المصالح الاقتصادية المترتبة على اتباع تلك السياسات وتزيد من ارتباط الاقتصاديات العربية بالاقتصاد العالمي.

فمن ناحية أولى نلاحظ أن القطاع الخاص الذي تستند إليه سياسات التحرر الاقتصادي ما يزال ضعيفا في العديد من البلدان العربية، أخذا في الاعتبار التفاوت في وزن هذا القطاع بين الدولة العربية التي تنتهج النهج الرأسمالي، وهو الضعف الذي يبدو في ازدياد ارتباطه بالدولة، ومن ثم ضعف استقلاليته عنها، فالقطاع الخاص يعتمد على الدولة في التسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية، علاوة على اشتراكه في مشروعات معينة تنفذ لحساب الدولة وهو ما يقلص رغبة وقدرة هذا القطاع على بناء اقتصاد رأسمالي مستقل عن سيطرة الدولة، أو توفير قاعدة اقتصادية تتأسس عليها مؤسسات المجتمع المدني في استقلال عن الدولة.